المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

29/04/2016

أخبار اليوم المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

يبدو أن الدبلوماسية المغربية أفلحت قبيل إصدار مجلس الأمن قراره الجديد بخصوص الصحراء، في نزع مجموعة الألغام التي كانت متضمنة في مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة. هذه أبرز التعديلات التي نجحت الرباط في إدخالها عليه

تعديلات اللحظات الأخيرة تعيد التوازن إلى القرار الذي يعرض اليوم على مجلس الأمن

قرار مجلس الأمن حول الصحراء يقبض العصا من الوسط في صراع المغرب وبان كي مون

19695

الرباط
يونس مسكين

حقّقت الدبلوماسية المغربية في اليوم الأخير قبل تاريخ إصدار مجلس الأمن الدولي قرارا جديدا حول الصحراء، اختراقات تسمح بتجنب أسوأ السيناريوهات، والذي كانت أطراف أمريكية نافذة تخطط له منذ شهور. آخر نسخة لمشروع القرار الأمريكي الذي سيعرض اليوم على مجلس الأمن، توصي بتمديد ولاية المينورسو سنة كاملة، دون توسيع اختصاصاتها، مع الدعوة إلى استعادة «وظيفتها كاملة» في أجل 4 أشهر. كريستوفر روس جلس زوال أول أمس أمام أعضاء مجلس الأمن، وطالبهم بفرض جولة من المفاوضات المباشرة، وعقد جلسة كل شهرين لإبقاء الضغط كبيرا على المغرب، وهو ما لم يتم قبوله. مصادر دبلوماسية وإعلامية متطابقة أكدت أن كلا من فرنسا وإسبانيا لعبتا دورا حاسما في التعديلات الحاسمة التي جنّبت المغرب السيناريو الأسوأ، فيما بدت روسيا أكثر ميلا إلى الحياد.

المتحدث الرسمي باسم بان كي مون، قال تزامنا مع تقديم النسخة الجديدة من المشروع الأمريكي، إن الأمم المتحدة لم تتلق أي إشارة حول عودة محتملة لموظفيها المطرودين من المغرب، مضيفا أن كل من كريستوفر روس ومساعد الأمين العام المكلف ببعثات حفظ السلام، هيرفي لادسوس، ينسقان مع مجلس الأمن بهذا الخصوص. السفير الروسي لدى مجلس الأمن، فيتالي شوركين، قال من جانبه إن المشاورات الدائرة «لن تكون سهلة»، مضيفا في حديث للصحافيين أن التصويت على القرار لن يكون ممكنا في موعده (أمس الخميس)، وأنه سيتم اليوم الجمعة أو غدا السبت. إسبانيا من جانبها نزلت بكامل ثقلها باعتبارها عضوا غير دائم في مجلس الأمن وإحدى دول أصدقاء الصحراء، دفاعا عن الموقف المغربي، وكان وزير خارجيتها قد خرج زوال أول أمس ليعلن رسميا تمسك مدريد بتجديد ولاية المينورسو سنة كاملة، عوض فكرة شهرين.

نبرة أخف

النسخة الجديدة من مشروع القرار خفّفت من نبرة حديثها عن الموقف من الأزمة الدائرة بين المغرب وبان كي مون، وتحدّثت عن «الضرورة العاجلة لاستعادة المينورسو وظيفتها الكاملة». وطلبت النسخة الجديدة من الأمين العام للأمم المتحدة، إطلاع مجلس الأمن بعد 4 أشهر حول ما إن كانت البعثة قد استعادت ممارسة «وظيفتها الكاملة»، واقتراح «أفضل الطرق» لتيسير تحقيق هذا الهدف. تعديل جاء بعدما كانت النسخة الأولية تلزم المغرب بإعادة موظفي البعثة المطرودين وتقديم بان كي مون تقريرا حول ذلك داخل أجل شهرين، مع اقتراحه الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق هذا الهدف.

الخبير المغربي وأستاذ العلاقات الدولية، الموساوي العجلاوي، قال لـ«أخبار اليوم» إن النسخة الجديدة تتحدث عن «الوظيفة الكاملة» للمينورسو، وأن هذه العبارة تختلف عن «جميع الوظائف». العبارة الأولى تصبّ أكثر في مصلحة المغرب لكونها تشير إلى الوظيفة الأساسية لبعثة المينورسو، والتي تقوم بها مكوناتها العسكرية لمراقبة وقف إطلاق النار بدعم من المكون المدني، فيما يشير استعمال الجمع إلى الوظائف التي يسعى خصوم المغرب إلى إسنادها للمينورسو من قبيل مراقبة وضعية حقوق الإنسان...

دور محوري لفرنسا

من جانبه، الخبير المغربي المختص في شؤون الأمم المتحدة، سمير بنيس، قال إن النسخة الجديدة من مشروع القرار «انتصار مرحلي للدبلوماسية المغربية رغم المحاولات التي قامت بها الولايات المتحدة من أجل الضغط على المغرب وفرض قرار قوي فيه نوع من الإلزامية، من خلال إخضاعه لتنفيذ البند المتعلق بقبول رجوع المكون المدني للمينورسو». وأوضح بنيس أن «المغرب نجح بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الدبلوماسية المغربية، وكذلك بفضل الدور المحوري الذي لعبته فرنسيا، في إحباط المشروع وتغيير لغته لجعلها أكثر توافقا، ولا تعصف بالجهود التي بذلها المغرب خلال العشر سنوات الماضية من أجل المضي قدما في العملية السياسية والتوصل إلى حل سياسي».

اختراقات المغرب في النسخة الثانية من مشروع القرار الأمريكي، تمثّلت في انتزاع دعوة جديدة من مجلس الأمن الدولي إلى إحصاء سكان مخيمات تندوف، ومطالبة بان كي مون بضمان التزام أعضاء بعثة الأمم المتحدة بقواعد عمل الأمم المتحدة، وعدم الوقوع في تجاوزات مثل الاستغلال الجنسي للأطفال، والحرص التام على سلامة سلوك أفراد البعثة. وتضمّن مشروع القرار الأممي الجديد التنصيص على الأخذ بعين الاعتبار التطورات المسجلة في الملف منذ العام 2006، وهي الإشارة التي تحيل إلى مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب. ديباجة المشروع أشارت بشكل مباشر إلى المقترح المغربي ووصفته بـ«المجهود الجدي وذي المصداقية الذي يقوم به المغرب من أجل إحراز تقدم في المسار في اتجاه الحل»، لكن الوثيقة تضيف في السياق نفسه أنها تأخذ بعين الاعتبار مقترحات جبهة البوليساريو. ورحّبت الوثيقة بالخطوات التي قام بها المغرب في مجال حقوق الإنسان، والدور الذي تلعبه لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان في كل من العيون والداخلة، وتعاون المملكة مع المقررين الأمميين في مجال حقوق الإنسان.

النسخة الجديدة من مشروع القرار تدعو جميع الأطراف إلى استئناف المفاوضات المتوقفة منذ سنوات، «تحت رعاية الأمين العام ودون شروط مسبقة وبحسن نية». وتشدّد الوثيقة على ضرورة تعبير هذه الأطراف عن إرادة سياسية وتوفير الأجواء الملائمة للتفاوض أخذا بعين الاعتبار القرارات الصادرة عن مجلس الأمن منذ العام 2007. وإلى جانب تجديد المشروع تكليف الأمين العام بتقديم إحاطتين على الأقل خلال السنة، في تقليد جديد يسمح له بتقديم عرض أمام مجلس الأمن خلال شهر نونبر، دعا المجلس في هذا المشروع الأمين العام إلى تقديم تقريره السنوي بشكل مبكر قبل انتهاء ولاية المينورسو، لتمكين أعضاء مجلس الأمن من الوقت الكافي لدراسته.

ضغوط

سمير بنيس شدّد على أن النسخة الأخيرة التي تم توزيعها مساء الأربعاء عرفت تغييرا في اللغة التي تم اعتمادها «حيث لم تعد ملزمة بالنسبة إلى المغرب فيما يخص إلزامه بقبول عودة المينورسو إلى شكلها الطبيعي الذي كانت عليه قبل اندلاع الأزمة بين المغرب والأمين العام للأمم المتحدة. بل أكدت على أهمية أن تشتغل المينورسو بكامل قوامها دون تحديد ظرف زمني لعودتها». وأضاف بنيس أن أهم النقاط التي تم تغييرها هي إزالة عبارة «الفوري» في الإشارة إلى أهمية عودة المكون المدني. «فبينما أكدت النسخة الأولى على أهمية العودة الفورية لهذا المكون، تم حذف هذه العبارة من النسخة النهائية، التي تم توزيعها مساء الأربعاء على باقي أعضاء المجلس. ويظهر ذلك أن المغرب ليس ملزما بشكل إجباري على ضمان عودة المكون المدني للمينورسو، كما أنه ليس ملزما بفترة زمنية محددة، بل ترك الباب مفتوحا للمفاوضات بين المغرب والأمم المتحدة دون وضع ضغوطات على الرباط».

الموساوي العجلاوي قال في المقابل إن تمديد المدة التي يجب خلالها على الأمين العام بعدها تقديم إحاطة حول استعادة المينورسو لوظيفتها الكاملة، ليس في صالح المغرب. وأوضح الخبير المغربي أن «الانتقال من شهرين إلى أربعة أشهر، يعني تمديد الفترة التي يبقى خلالها المغرب خاضعا للضغط، وقد لاحظنا مدى صعوبة الضغط الذي واجهه المغرب في الشهر الماضي». وخلص العجلاوي إلى أن المعطيات الأخيرة المتوفرة، تشير إلى أن «القرار سيكون متوازنا، أي سيؤكد أهمية مقترح الحكم الذاتي ودور المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجهودات المغرب، في مقابل التعبير عن دعم الأمين العام ومبعوثه الشخصي».

أسئلة 4

أسئلة

سمير بنيس*: النسخة النهائية للقرار انتصار مرحلي للدبلوماسية المغربية

سمير بنيس

◗ هل من ردود فعل تم رصدها بعد التعديلات التي عرفها مشروع القرار؟

✧ النسخة النهائية للقرار هي انتصار مرحلي للدبلوماسية المغربية، وقد تسبب تغيير لغة القرار إلى استياء كل من أنغولا وأوروغواي وفنزويلا، الذين سعوا جاهدين لدفع المجلس إلى اتخاذ قرار أقوى ودعوا أعضاءه إلى إدانة المغرب لطرد العنصر المدني للبعثة. فباستخدام جملة «النظر في كيفية تسهيل تحقيق هذا الهدف»، يترك القرار الباب مفتوحا بخصوص الخطوات التي يجب اتخاذها لضمان تنفيذ ما جاء فيه، ويوحي بأن هذا الهدف لن يتحقق إلا من خلال المفاوضات مع المغرب. ولعل من بين أهم النقاط التي يجب الانتباه إليها، والتي تبين بشكل واضح فشل خصوم المغرب في فرض قرار قوي وإلزامي ضد المغرب هو أن مشروع القرار النهائي رفض الدعوة التي وجهها مبعوث بان كي مون الشخصي إلى «الصحراء الغربية»، كريستوفر روس، إلى المجلس لعقد اجتماع كل شهرين لاستعراض آخر التطورات في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة .

◗ ما أهم ما عرفه الاجتماع المغلق الذي عقده مجلس الأمن زوال أول أمس الأربعاء؟

✧ خلال الاجتماع المغلق غير الرسمي الذي عقده مجلس الأمن بعد ظهر الأربعاء للاستماع لإحاطة مقدمة من طرف كريستوفر روس وهيرفيه لادسوس، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، دعا كريستوفر روس المجلس إلى عقد اجتماع كل شهرين لسماع إحاطة شفهية عن التطورات في هذه المسألة. ودعا روس، أيضا، المجلس لتضمين فقرة في القرار تحث الطرفين على عقد جولة واحدة على الأقل من المحادثات المباشرة. غير أن المسودة النهائية للقرار لا تعكس أيا من طلبات روس، كما لا تتضمن أي إشارة إلى تحقيق حل سياسي عن طريق الاستفتاء.

◗ أي أنه يختلف عن القرارات السابقة؟

✧ على غرار القرارات السابقة، يحمل المشروع عبارة «تقرير المصير»، من خلال الدعوة إلى التوصل إلى حل سياسي دائم، ومقبول من الطرفين يكفل حق تقرير المصير للصحراويين في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، غير أن تقرير المصير لا يعني بالضرورة استقلال الصحراء عن المغرب. بالإضافة إلى ذلك، وعلى غرار السنة الماضية يرحب القرار بالخطوات والمبادرات التي اتخذها المغرب، والدور الذي لعبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه العاملة في الداخلة والعيون، وتفاعل المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

◗ أي أن المغرب نجح في حسم المعركة لصالحه؟

✧ على أي، يكمن اعتبار هذا القرار بمثابة انتصار مرحلي للمغرب أو خروجا بأقل الأضرار، بما أنه يمنح للمغرب مزيدا من الوقت لتحصين موقفه في انتظار التغيير الذي سيطرأ على رأس الإدارة الأمريكية، وعلى رأس الأمم المتحدة بعد ثمانية أشهر. وهنا يجب التنويه إلى الدور الكبير الذي لعبته فرنسا في الدفاع عن المغرب، بالإضافة إلى إسبانيا، إذ إن البلدين لعبا دورا مهما في المفاوضات التي أجراها فريق الأصدقاء المعني بالصحراء حين تم تعميم النسخة الأولى من مشروع القرار. وفي هذا الصدد، وخلال الاجتماع المغلق الذي عقده مجلس الأمن مع كل من كريستوفر روس وهيرفي لادسوس، فقد عبرت فرنسا عن دعمها الواضح للمغرب، كما كانت البلد الوحيد الذي تطرق خلال الاجتماع إلى خطة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب في عام 2007، واعتبرتها أساسا ذات مصداقية للتسوية.

*مستشار سياسي ورئيس تحرير موقع: «moroccoworldnews»

فعاليات نسائية تطالب بإحالته على المجلس الوطني لحقوق الإنسان

للمرة الرابعة على التوالي.. تأجيل مناقشة مشروع قانون المناصفة

10298/

ح-م

تأجلت مناقشة مشروع قانون المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز المحال على لجنة القطاعات الاجتماعية، أول أمس الأربعاء، للمرة الرابعة على التوالي بفعل الضغط الذي مارسته برلمانيات فرق المعارضة وهيئات نسائية ضد المشروع، الأمر الذي حال دون المرور للتصويت على صيغته الجديدة، بدعوى أنها تشكل "نكسة" على المكتسبات الحقوقية للحركة النسائية بالمغرب، وفق مصادر من داخل الحركة المذكورة.

وفي ظل الإجماع على ضعف المشروع المذكور، تشدد فرق المعارضة على رفضه إلى حين تعديله، ومقابل ذلك تطالب بإحالته على المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل إبداء الرأي فيه، رغم إصرار بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على إخراجه، تضيف المصادر ذاتها لـ"رسالة الأمة".

وتطالب الحركة النسائية، في هذا الباب بوضع ديباجة للنص القانوني من أجل الإحاطة والتذكير بالمقتضيات الدستورية المرتبطة بالمساواة والمناصفة بين الرجال والنساء في كافة المجالات بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز بوصفها تندرج ضمن هيئات حماية حقوق الإنسان والتذكير بالتزامات المغرب في ما يخص تطوير الممارسة الاتفاقية ذات الصلة بالحقوق الإنسانية للنساء التي تنص على حماية الحقوق الإنسانية للنساء عن طريق إحداث مؤسسات وطنية تعنى بمكافحة التمييز القائم على أساس الجنس، مع التأكيد على الاستقلالية من خلال المادة الأولى من النص القانوني.

و تواصل الحركة ذاتها حملاتها للتصدي للمشروع، الذي سجلت أنه يكرس استمرار العنف وبمختلف أشكاله وأنواعه ومظاهره والذي تعتبر النساء ضحيته الأولى في إطار انتقاداتها التي اتجهت نحو رفض المشروع ومساره التشريعي الذي جاء متنافيا مع دستور2011 ومكتسبات النساء والمجتمع المغربي بصفة عامة على حد تعبيرها، مبررة مواقفها هذه بقناعتها القوية بأن قضية المرأة وحقها في المساواة والعيش الكريم قضية سيادية تتعلق بالاختيارات الإستراتيجية للبلاد التي لا رجعة فيها ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون رهينة تحالفات سياسية ظرفية ولا مرتبطة برهانات انتخابية عابرة.

تبقى الإشارة إلى أن المناقشة التي كانت مقررة يوم الثلاثاء الماضي، تأجلت إلى أول أمس الأربعاء، ليتم تأجيلها مجددا إلى أجل غير محدد.

دعوة جميع أطراف النزاع الصحراوي للعودة للمفاوضات تحت رعاية الأمين العام دون شروط مسبقة

محمود معروف APRIL 28, 2016

الرباط – «القدس العربي»: تتكشف الاتصالات السرية والعلنية لإخراج قرار جديد مجلس الأمن الجديد على صلة بالنزاع الصحراوي، وفق مسودة مشروع أمريكي، أزعج المغرب ويسعى أصدقاؤه للتخفيف من نقاط الإزعاج المتعلقة ببعثة قوات الأمم المتحدة بالصحراء في وقت كثفت منظمات حقوقية حركيتها لدفع المجلس لتبني توسيع صلاحيات هذه البعثة.

ودعت مسودة مشروع القرار الأمريكي التي قدمت يوم الثلاثاء الماضي إلى «ضرورة العودة الفورية» للموظفين المدنيين للبعثة الدولية «المينورسو» (84 موظفا) الذين طردهم المغرب في اذار/ مارس الماضي احتجاجا على تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وصف فيها بـ»الاحتلال» استرداد المغرب للصحراء الغربية من اسبانيا 1976.

وقالت المسودة الأمريكية بمتابعة تنفيذ هذه التوصية خلال شهرين، إذ «يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن خلال 60 يوماً من صدور القرار حول تطبيقه، لا سيما بالنسبة إلى عودة الـ"مينورسو" إلى قدرتها كاملة، ويعرب عن استعداده في حال عدم حصول ذلك إلى درس خطوات فورية لتسهيل تحقيق هذا الهدف» بالإضافة إلى عودة كل أنشطة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء على وجه السرعة.

وترابط بعثة الأمم المتحدة منذ 1991 في الصحراء الغربية الواقعة تحت السيادة المغربية ومخيمات تندوف في الجزائر حيث التواجد الرئيسي لمخيمات اللاجئين الصحراويين وجبهة البوليساريو التي تسعى لإقامة دولة مستقلة في الصحراء، وحدد مجلس الأمن الدولي للبعثة مهمة مراقبة وقف إطلاق النار والإعداد لاستفتاء يقرر من خلاله الصحراويون مصيرهم في دولة مستقلة أو الاندماج بالمغرب، وهو الاستفتاء الذي قالت قرارات لاحقة للمجلس بصعوبة إجرائه ودعت إلى حل متوافق عليه.

وبطرد المغرب للمكون المدني يؤكد إنهاء تعاطيه مع إجراءات الاستفتاء ويقترح منذ 2007 منح الصحراويين حكما ذاتيا تتمتع هيئاته المنتخبة بصلاحيات واسعة تحت السيادة المغربية وهو ما ترفضه جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر.

ومن المقرر أن يصوت مجلس الأمن الدولي اليوم الجمعة على مشروع القرار الأمريكي بصيغته النهائية لتمديد مهمة البعثة التي تنتهي يوم غد السبت بعد نجاح فرنسا واسبانيا ضمن مجموعة «أصدقاء الصحراء الغربية»، من تلطيف عبارات المسودة الأمريكية التي تدعو إلى عودة كل أنشطة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء على وجه السرعة وأن يطلع مجلس الأمن خلال 120 يوما (المسودة بصيغتها الأولى قالت 60 يوما) عما إذا كانت البعثة قد عادت بشكل كامل، واستأنفت عملها كاملا، والنظر في أفضل السبل لتسهيل تحقيق هذه الغاية وضرورة الاحترام التام للاتفاقات العسكرية التي تم التوصل إليها مع البعثة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وتدعو الأطراف إلى الالتزام التام لتلك الاتفاقات.

وتدعو المسودة جميع الأطراف إلى التعاون تعاونا كاملا مع عمليات البعثة، بما في ذلك التفاعل الحر مع كل المحاورين، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن الأفراد المرتبطين بها في تنفيذ ولايتها، وكذلك حركتها دون عوائق وفقا للاتفاقات القائمة، وتؤكد على أهمية التزام الطرفين بمواصلة عملية التحضير للجولة الخامسة من المفاوضات، ومواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في جو ملائم للحوار من أجل الدخول في مرحلة مكثفة وجوهرية من المفاوضات، وبالتالي ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة ونجاح المفاوضات.

وتجدد المسودة دعم مجلس الأمن الكامل للأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى حل لمسألة الصحراء وتدعو إلى اجتماعات متجددة وتعزيز الاتصالات، كما تدعو «جميع الأطراف إلى مواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع الأخذ بعين الاعتبار الجهود المبذولة منذ عام 2006 والتطورات اللاحقة، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي يؤدي إلى تحقيق سلام عادل ودائم ومقبول من الطرفين، والذي سيوفر تقرير المصير لساكنة الصحراء، في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يلاحظ دور ومسؤوليات الطرفين في هذا الصدد».

كما تدعو التوصية الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الملائم لهذه المحادثات. وتطلب من الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن على أساس منتظم، وعلى

الأقل مرتين في السنة، في حالة تقدم هذه المفاوضات تحت رعايته، عن تنفيذ هذا القرار. وتطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الحالة في الصحراء قبل نهاية فترة الولاية.

وقال دبلوماسيون إن القرار يعكس تسوية مدروسة بدقة. وكان المغرب المدعوم من فرنسا، يطلب تجديد المهمة لـ12 شهرا بدون شروط، في حين كان العديد من أعضاء المجلس (الولايات المتحدة وبريطانيا وفنزويلا وانغولا والاوروغواي ونيوزيلندا) يريدون التثبت من قدرة البعثة على تنفيذ مهمتها.

وقال موقع «الأيام 24» المغربي أن عددا من أصدقاء المغرب ضغطوا من أجل قبوله عودة بعثة المينورسو إلى الصحراء، وذلك كي لا يظهر بصورة البلد المتعنت لدى المنتظم الدولي وأن فرنسا تفاوض جميع الأطراف الأساسية والتي لها علاقة بملف الصحراء، من أجل تليين مواقفها بما يخدم المقاربة المغربية، ومن ذلك إقناع السلطات المغربية بالموافقة بعودة بعثة المينورسو، كي لا يحسب عليه كونه تسبب في سابقة تفتح الباب لدول أخرى لطرد أعضاء بعثاتها من أراضيها، وكي يظهر بمظهر البلد المتفاعل مع الطموحات الدولية الراغبة في حل قضية الصحراء.

وأكدت المصادر نفسها أن رغبة فرنسا في عودة بعثة المينورسو إلى الصحراء تتقاطع مع الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية لفرض حل آخر غير مقترح الحكم الذاتي، وتلعب فرنسا دور المفاوض الوسيط لتليين موقف أمريكا تجاه المغرب، إلى حين انتهاء ولاية الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. وأدى طرد المغرب للمكون المدني ببعثة المينورسيو إلى تقليص الاهتمام بمطالب توسيع صلاحيتها لتشمل مراقبة حقوق الإنسان بالصحراء ومخيمات تندوف والتقرير بها لمجلس الأمن وهو ما تسعى إليه جبهة البوليساريو ومؤيديوها منذ سنوات والتي تضمنته مشاريع القرارات التي قدمتها الولايات المتحدة لمجلس الأمن منذ 2012.

وجددت منظمة العفو الدولية (أمنستي) مطالبة الأمم المتحدة بالسهر على مبدأ احترام حقوق الإنسان بالصحراء، من خلال توسيع مهام بعثة المينورسو لتشمل مراقبة الوضع الحقوقي وقالت أن «بعثة المينورسو التي تنشط بمدن الصحراء هي الوحيدة في العالم التي لا تملك صلاحيات وآليات مراقبة حقوق الإنسان، رغم الانتهاكات التي ارتكبت بهذه المناطق، وأيضا بمخيمات تندوف، على مدى 40 سنة»، وهو المبتغى الذي يرى المغرب أنه يتعدى اختصاصات «المينورسو»، ويمس سيادة البلاد على أراضيها.

واعتبرت المنظمة الحقوقية الدولية أن «توفير نظام مراقبة نزيه بكل من مناطق الصحراء ومخيمات تندوف في الجزائر سيمنح بعض الحماية للساكنة التي تعيش تحت وطأة التهديد اليومي، بسبب الانتهاكات المرتكبة من قبل السلطات المغربية ونظيرتها بجبهة البوليساريو»، وانتقد المنظمة السلطات المغربية لـ«طردها لصحافيين أجانب واعتقال نشطاء حقوقيين سلميين» و«انتهاك السلطات المغربية للحريات عن طريق قمع المعارضين، وممارسة تعسفات اعتباطية بشأن حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وقمع المظاهرات السلمية والمنظمات الداعمة للطرح الانفصالي».

واستنكرت «أمنستي» التعتيم الذي تعيش فيه مخيمات تندوف، الأمر الذي يزيد من إدامة دوامة الانتهاكات الحقوقية والإفلات من العقاب».

ودعت رئاسة الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان مجلس الأمن الدولي، بتوسيع مهمة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان. وطالب ميشال توبيانا، الناشط الفرنسي ورئيس الشبكة المعروفة باسم ««euromedrights، ويوجد مقرها بكوبنهاكن الدانمركية، مجلس الأمن أيضا بتجديد مهمة بعثة «المينورسو».

وتضم الشبكة الأوروبية- المتوسطية لحقوق الإنسان قرابة 80 منظمة ومؤسسة وشخصية حقوقية من 30 بلدا، من ضمنها المغرب، **ممثلا بإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي)، كعضو فخري**، إلى جانب الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وفضاء الجمعيات والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، المنتسبين إلى الشبكة كأعضاء منتظمين.

وقال ميشال توبيانا في رسالته إن «الظرف السائد في الصحراء الغربية» يبقى «وضعا استثنائيا»، وطالب «بإلحاح من الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالترخيص لسفرائهم لدى الأمم المتحدة من أجل تجديد عهدة المينورسو وتوسيع هذه البعثة لتشمل دراسة وضعية حقوق الإنسان، أو وضع آليات دولية دائمة لليقظة ومراقبة احترام حقوق الإنسان».

http://www.alquds.co.uk/?p=524161

مغرب اليوم الجديد

مجلس اليزمي يعرض رأيه بخصوص تقديم الملتمسات في مجال التشريع

13/298

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيه بخصوص مشروعي القانونين التنظيميين بشأن الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع وفي تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

وأصدر المجلس رأيه بناء على طلب من رئيس مجلس المستشارين موجه للمجلس بخصوص مشروع القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع ومشروع القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

وشدد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في رأيه على ضرورة تبسيط شروط تقديم الملتمسات في مجال التشريع و العرائض، تدقيق أسباب عدم قبولهما، تقليص عدد البنيات الحاملة للعرائض وضمان دعم الفاعلين الذين يعملون في إطار هذين الشكلين من أشكال الديمقراطية التشاركية.

واستنادا إلى مواثيق وأوفاق الأمم المتحدة ومجلس أوروبا والاتحاد البرلماني الدولي، انطلق المجلس في رأيه مما يعتبرها مسلمات أساسية، من قبيل تكامل الديمقراطية التمثيلية و التشاركية بالإضافة إلى ضرورة تسهيل شروط ممارسة الحق في تقديم الملتمسات والعرائض و هما الحقان المضمونان بمقتضى الفصلين 14 و 15 من الدستور على التوالي. ولوضع مقترحاته المتعلقة بمشروعي القانونين التنظيميين المشار إليهما، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدراسة أكثر من 40 تجربة مقارنة في الدول التي توجد في طور التثبيت الديمقراطي أو في دول ديمقراطية متقدمة، فضلا عن دراسة أهم المذكرات التي أعدها الفاعلون العموميون و المدنيون في هذا المجال.

وعرف المشروع الملتمس في مجال التشريع بكونه "كل مبادرة يتقدم بها مواطنات ومواطنون، بهدف المساهمة في المبادرة التشريعية"، كما يشير إلى أن "مدعمي الملتمس هم المواطنات والمواطنين الذين يعبرون عن دعمهم للملتمس بواسطة توقيعاتهم المضمن في لائحة تسمى لائحة دعم الملتمس".

أما مشروع القانون التنظيمي رقم 44.14 المتعلق بممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية فيعرف العريضة بكونها "كل طلب مكتوب يتضمن مطالب أو مقترحات أو توصيات يوجهه بصفة جماعية مواطنون، بهدف اتخاذ ما تراه مناسبا في شأنه من إجراءات"■

13

هؤلاء أبرز الحاضرين لتقديم خطة الطريق المغربية لمؤتمر cop22

مامون خلقي كتب يوم الخميس 28 أبريل 2016 م على الساعة 18:16

حرص رئيس الحكومة، عبد الاله بنكيران، إلى جانب كل من مباركة بوعيدة وزيرة منتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، وحكيمة الحيطي الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة وحكيم بنشماس رئيس مجلس المستشارين **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي** ، (حرصوا) على حضور لقاء تقديم خطة الطريق المغربية لمؤتمر cop22، الذي انطلق قبل قليل، بمقر وزارة الخارجية بالرباط .

هذا وكما نشرت « فبراير.كوم »، قبل قليل، غاب صلاح الدين مزوار، وزير الشؤون الخارجية، عن اللقاء، حيث انتقل إلى العاصمة القطرية الدوحة، حيث حل الملك، قبل قليل، في إطار جولته الخليجية التي بدأها بالعاصمة السعودية الرياض، بمناسبة انعقاد القمة الخليجية المغربية الخميس الماضي، مرورا بالإمارات ثم البحرين.

http://www.febrayer.com/354145.html

الحقاوي تقدم قانون العنف ضد النساء أمام البرلمانيين الثلاثاء المقبل

مريم بوتوراوت الخميس 28-04-2016 13:49

بعد أسابيع طويلة من المصادقة عليه في مجلس الحكومة، ستقدم بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، أخيرا، مشروع القانون المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء أمام البرلمانيين.

وسيتم تقديم مشروع القانون، الذي رافقه الجدل منذ مراحله الأولى في اجتماع للجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، يوم الثلاثاء المقبل.

والشروع في تدارس النص، الذي عرف مخاضا عسيرا قبل خروجه إلى النور، يأتي في ظل إعلان الجمعيات النسائية رفضها لمضامينه، التي ترى أنها تمثل "تراجعات"، وعزمها على مرافقة تدارسه تحت القبة التشريعية بالاحتجاجات.

كما سبق أن عبرت مصادر من وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، لـ"اليوم 24"،عن تخوفها من تعثر المصادقة عليه خلال الولاية الحكومية الحالية، حيث أكدت أنه من المتوقع أن يقوم البرلمانيون **بإحالة مشروع القانون على المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإبداء رأيه فيه**، علاوة على تنظيم مجموعة من الأيام الدراسية والندوات بالموازاة مع تدارس النص في اللجنة، الأمر الذي يمكن أن يستغرق، حسب المصادر ذاتها، مدة تفوق الأشهر القليلة، التي بقيت في عمر حكومة عبد الإله بنكيران.

وقد رافق الجدل مشروع القانون منذ مراحله الأولى، حيث تم إرجاء المصادقة عليه بعد إحالته على مجلس الحكومة قبل سنوات، بسبب ملاحظات بعض مكونات الأغلبية عليه، لتتم المصادقة عليه، أخيرا، شهر مارس الماضي.

http://www.alyaoum24.com/581630.html

اللجنة المكلفة بالتحضير لمؤتمر المناخ "كوب 22" تقدم خارطة طريق بالرباط

الخميس, 28 نيسان/أبريل 2016 22:14

عقدت اللجنة المكلفة بالتحضير لمؤتمر الأطراف للمناخ "كوب 22"، اليوم الخميس بوزارة الخارجية بالرباط ندوة ضحفية، تم خلالها تقديم خارطة طريق المؤتمر، بحضور رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران، ورئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش وأعضاء اللجنة .

وقالت ، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة: "أن هذا المؤتمر يسلط الضوء على الإمكانيات الطاقية التي تتوفر عليها إفريقيا، وكذا المساهمة في تخفيض الانبعاثات الغازية لمواجهة التغيرات المناخية، ودور المغرب مهم جدا خصوصا انه بدأ سياسة التكيف منذ الستينات، ونطمح في قمة مراكش خفض هذه الانبعاثات أكثر بتعزيز الفاعلين لبرنامج قمة مراكش".

واعتبرت الحيطي " كوب 22 " مهمته ضمان استمرار الثقة التي نشأت في باريس وطموح قوي من منظور المفاوضات ، لترجمة القرارات إلى سلسلة اقتراحات بشأن التغيرات المناخية، وبإشراك كل الفاعلين في إطلاق مشاريع ملموسة على أرض الواقع. حسب الحيطي.

اما إدريس اليزمي، المسؤول عن القطب المجتمعي، فاكد "أن العلاقة بين اتفاقية باريس وأهداف التنمية المستدامة ، تتجلى في المساواة... "، وأردف رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان "أن النساء هم الأكثر هشاشة وتأثر بنتائج التغيرات المناخية ، والشباب هم الذين يلعبون دور أساسي في مقاومة نتائج التغيرات المناخية، بالإضافة إلى الخبراء والعلماء والمجتمع المدني الذين يؤثرون على الحكومات التي أوصلتنا إلى اتفاقية باريس".

وبدوره قال عبد العظيم الحافي المندوب العام للمياه والغابات ومحاربة التصحر : "ان هذه التظاهرة حول الماء بعد مؤتمر باريس، تعكس الوعي بضرورة اتخاذ الإجراءات ، وتحمل المسؤولية لانخراط المغرب في مسار التنمية المستدامة منذ 1992 خلال توقيه على الاتفاقية المناخية".

وأشار الحافي "أنه بعد مسار طويل وصعب أصبحت مواطن القرارت تقاس بحجم القرارات التي تولدت على اتفاقيات باريس، وتجند المغرب الدائم خلال نداء طنجة، حيث سيصبح كوب22 مؤتمر للأجرأة والتفعيل . يعتمد على دفتر تحملات ومواصفات دقيقة تتوفر على جميع التسهيلات لتمر المفاوضات في أحسن الظروف، بوجود خارطة طريق تجعل دول الجنوب بصفة عامة التي لها مسؤولية ضعيفة في قذف الاحتباس الحراري، بتوظيف تمويل من الصندوق الأخضر ، مع توفير الكفاءات وقدرات لصياغة هذه المشاريع وتوظيف تمويلها للصندوق"، حسب الحافي.

أما عبد السلام بكرات والي جهو مراكش تانسيفت الحوز، والمسؤول عن قطب اللوجستيك والسلامة ، فقد صرح للموقع "أن مهمة القطب تخص جانبين منه اللوجستيكي من خلال تهيئة المراكز الذي يحتضنها هذا القطب بتهيئة مساحة تصل إلى حوالي 25 هكتار فيها 12 هكتار كلها بناءات وتجهيزات تتوفر على المعايير المطلوبة في إطار الاتفاق الذي يجمع المملكة مع الأمم المتحدة، ثم تأطير ظروف الإواء والاستقبال والنقل لجميع الضيوف الذين يشاركون في هذه التظاهرة من حكومات وممثلي المجتمع المدني وملاحظين وإعلاميين...".

أمال الشق الثاني فقد أردف بكرات "أنه يتم التنسيق فيكل ما يتعلق بالترتيبات الأمنية سواء تلك التي توضع بالاتفاق مع الأمم المتحدة أو التي تتعلق بالترتيبات الأمنية من توفير موارد بشرية كافية وتجهيزات استثنائية) الجوانب الكمية لتعزيز وتأطير هذا العدد من الضيوف أكثر من 70 ألف سرير(وحول الصفقات العمومية قال بكرات ان هناك صفقتان الأولى للمراقبة التقنية وأخرى في طور ضبط وتدقيق بعض الجوانب التي يتم المصادقة عليها في الأسبوع المقبل".

بلعسري . ف.

http://www.hadatcom.com/index.php/politiques/6535-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B6%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-%D9%83%D9%88%D8%A8-22-%D8%A8%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7.html

اتحاد جمعيات أمهات وآباء تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية بمقاطعة اليوسفية الرباط تعقد جمعها العام التأسيسي

ضمن : مجتمع28 أبريل، 2016بلادنا ميديا

تحت شعار:" يد واحدة لخدمة المدرسة العمومية"،عقد اتحاد جمعيات أمهات وآباء تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية بمقاطعة اليوسفية الرباط يوم 09 أبريل جمعه العام التأسيسي ، و ذلك من أجل تحقيق الاهداف التالية:

1 – دعم مبادئ ومرتكزات نظام التربية والتكوين وحماية وتطوير مكتسبات المدرسة العمومية

2–ا لارتقاء بجودة الخدمات التربوية والاجتماعية التي تقدمها المدرسة المغربية والارتقاء بحكامة تدبيرها

3 – الدفاع عن الحقوق المدرسية المشروعة للمتمدرسين وحمايتهم من كل أشكال العنف أو التمييز أو الإقصاء أو الابتزاز المادي

4 – تمتين التعاون بين الأسرة والمدرسة ومأسسة العلاقة بينهما

5 – تعبئة المجتمع حول المدرسة واستنهاض الفعاليات المؤسساتية والمدنية لاحتضانها

6 – تقوية قدرات جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ وتنظيماتها ودعم أنشطتها ومصاحبتها في مشاريعها والدفاع عن حقها في المشاركة الفعلية في الشأن التربوي في مختلف مستوياته.

7 – محاربة كل أشكال الهدر المدرسي

8 – تمثيل الجمعيات المنظوية تحت لواء الاتحاد قانونيا وكذا مختلف أنشطتها

9– تعزيز المرافعة والقوة الإقتراحية للمجتمع المدني في التشريع والقيام بدور الوساطة بينه وبين قطاع التعليم والمجالس المنتخبة

10 – دعم النقاش المشترك في السياسات العمومية وتدبير الشأن المحلي والجهوي

11 – تنمية الفعل الجمعوي التشاركي وإرساء الحكامة المحلية الجيدة

12 – القيام بتبادل الزيارات والخبرات والبعثات مع جمعيات وهيآت وطنية ودولية لها نفس الأهداف

13 – تقوية العلاقة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمرصد الوطني لحقوق الطفل في إطار شراكة للدفاع عن الطفل داخل المؤسسات.

لتختتم اشغال هذا الجمع العام التأسيسي بانتخاب مكتب مسير الذي جاء على الشكل التالي:

الرئيس : رشيد أقبلي نائب الرئيس: محمد فطوش الكاتب العام :سعيد بوشرة نائب الكاتب :موسى البوعبيدي أمين المال: عزيز ساعد نائب الأمين:لحسن شكراد المتشارون: محمد الكحلوني عبد الحق ويمينك معمر لعروصي بلقاسم أبو طالبي

http://bledna.com/bledna/society/145202

الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان تطالب بتوسيع صلاحيات المينورسو في الصحراء

توجد عدد من الهيئات والشخصيات الحقوقية المغربية في وضعية حرجة، إثر الدعوة التي وجهتها رئاسة الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي، والقاضية بما يرفضه المغرب من توسيع مهمة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان.

وتضم الشبكة في عضويتها أربع هيئات مغربية، إلى جانب **إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وطالب ميشال طوبيانا، الناشط الفرنسي ورئيس الشبكة المعروفة باسم ""euromedrights، ويوجد مقرها بكوبنهاكن الدانمركية، مجلس الأمن أيضا بتجديد عهدة بعثة "المينورسو"، وهي البعثة التي أقدم المغرب على تقليص مكونها المدني والسياسي كـ"مدنيّين غير مرغوب فيهم" في العيون، مع وقف المساهمة المالية الإرادية التي دأبت الرباط على تقديمها ضمانا لاشتغال الهيئة؛ وذلك في سياق الردّ على تصريحات بان كي مون، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، المعادية للمغرب، والتي وصف فيها تواجد المغرب بالصحراء بـ"الاحتلال".

وتضم الشبكة الأوروبية–المتوسطية لحقوق الإنسان قرابة 80 منظمة ومؤسسة وشخصية حقوقية من 30 بلدا، من ضمنها المغرب، ممثلا بإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كعضو فخري، إلى جانب الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وفضاء الجمعيات والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، المنتسبين إلى الشبكة كأعضاء منتظمين، فيما تقدم الهيئة الأورومتوسطية نفسها كمنتدى إقليمي تأسس عام 1997، "استجابة لإعلان برشلونة..ويلتزم أعضاؤها بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان".

رسالة ميشال توبيانا، التي نقلتها وسائل إعلام تابعة لتنظيم "بوليساريو"، تضمنت موقف شبكته مما وصفه بـ"الظرف السائد في الصحراء الغربية" الذي يبقى، وفقه، "وضعا استثنائيا"، طالب إثره "بإلحاح من الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالترخيص لسفرائهم لدى الأمم المتحدة من أجل تجديد عهدة المينورسو وتوسيع هذه البعثة لتشمل دراسة وضعية حقوق الإنسان، أو وضع آليات دولية دائمة لليقظة ومراقبة احترام حقوق الإنسان".

الحرج الآخر الذي وقع فيه ادريس اليزمي يظهر أيضا من خلال رئاسته لـ"المؤسسة الأورومتوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان"، التي أسستها الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان عام 2004، إذ يظهر الموقع الإلكتروني للمؤسسة خريطة المغرب مبتورة من أقاليمه الجنوبية، وهي الخطوة التي ظلت مثار انتقاد المغرب في عدد من الفعاليات المماثلة على المستوى الدولي.

http://aljomhour.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA/

بسيمة الحقاوي تُقدّم قانون "العنف ضد النساء"...

الكاتب: منى الصنهاجي on: 28 أبريل 2016

تُقدّم بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، مشروع القانون المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء أمام البرلمانيين، وذلك بعد أسابيع طويلة من المصادقة عليه في مجلس الحكومة.

وسيتم تقديم مشروع القانون، الذي رافقه الجدل منذ مراحله الأولى في اجتماع للجنة القطاعات الاجتماعية في مجلس النواب، الثلاثاء المقبل، والشروع في دراسة النص، الذي عرف مخاضًا عسيرًا قبل خروجه إلى النور، يأتي في ظل إعلان الجمعيات النسائية رفضها لمضامينه، التي ترى أنها تمثل "تراجعات"، وعزمها على مرافقة دراسته تحت القبة التشريعية بالاحتجاجات.

وعبرت مصادر من وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، عن تخوفها من تعثر المصادقة عليه خلال الولاية الحكومية الحالية، وأكدت أنه **من المتوقع أن يحيل البرلمانيون مشروع القانون إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإبداء رأيه فيه**، إضافة إلى تنظيم مجموعة من الأيام الدراسية والندوات بالموازاة مع دراسة النص في اللجنة، الأمر الذي يمكن أن يستغرق، حسب المصادر ذاتها، مدة تفوق الأشهر القليلة، التي بقيت في عمر حكومة عبد الإله بنكيران. ورافق الجدل مشروع القانون منذ مراحله الأولى، حيث تم إرجاء المصادقة عليه بعد إحالته إلى مجلس الحكومة قبل أعوام، بسبب ملاحظات بعض مكونات الأغلبية عليه، لتتم المصادقة عليه، شهر آذار/مارس الماضي.

http://www.khabarpress.com/280054-%D8%A8%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D8%AA%D9%8F%D9%82%D8%AF%D9%91%D9%85-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84.html

جمعيات نسائية تهتف: لا لتمرير مشروع قانون هيئة المناصفة

في الواجهةأبريل 28, 2016

تسارع الحكومة واغلبيتها في لجنة القطاعات الاجتماعية لتمرير مشروع القانون 14-79المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضاربة عرض الحائط بكل مقترحات الحركة النسائية، وباقي مكونات المجتمع المدني والهيئات الوطنية التي تمت استشارتها من طرف مجلس النواب ورافضة بشكل منهجي كل تعديلات فرق المعارضة، معتمدة تأويلا غير ديمقراطي وغير مستحضر للحقوق الإنسانية للنساء للفصول 19-164و171 من الدستور وذلك للالتفاف على المكتسبات التي ناضلت من اجلها الحركة النسائية بكل مكوناتها مدعومة بالقوى الديمقراطية.

وعليه فإننا في اتحاد العمل النسائي وفيدرالية الرابطة حقوق النساء و جمعية جسور ملتقى النساء المغربيات و الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء و الائتلاف المدني لتفعيل الفصل 19 إذ نندد بهذا المنحى الذي اتخذه النقاش و بالتراجع الخطير عن المكتسبات الدستورية التي حققتها النساء والمغرب بصفة عامة:

لنعلن للرأي العام

– رفضنا المطلق لهذا الإجهاز على الحق في المساواة كما أقرها الدستور وعبرت عنها المؤسسات الوطنية المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعيات النسائية والحقوقية.

– تحميل المسؤولية للأحزاب السياسية التي أخلت بالتزاماتها ووعودها بدعم مقترحات الجمعيات النسائية.

– ندعو كل المناضلين والمناضلات الحقوقيين والحقوقيات والديمقراطيين والديمقراطيات في هذا البلد إلى الوقوف أمام هذه التراجعات التي تهدد الاختيار الديمقراطي الذي نهجه المغرب و سار فيه.

– ونعلن أننا سنواصل النضال والتصدي لأي محاولة للنيل من حقوقنا الإنسانية، وأننا نحتفظ بحقنا في مواجهة ذلك بكل الأساليب الممكنة والمشروعة.

http://www.filwajiha.com/2016/04/28/51718

المغرب يكشف عن خارطة الطريق لاحتضان أكبر مؤتمر في تاريخه المعاصر

عبد الرحيم العسري28 أبريل,2016, 18:33لا توجد تعليقات ,COP22التغييرات المناخية, خارطة الطريق لمؤتمر المناخ بمراكش, كوب 22, مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بمراكش

كشف المغرب يومه الخميس 28 أبريل 2016، عن خارطة الطريق لتنظيم أكبر مؤتمر في تاريخه المعاصر والمتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة لتغيير المناخ ((COP22، والذي من المرتقب أن يُنظمه المغرب بمدينة مراكش من 7 إلى 18 نونبر 2016، وذلك في إطار الجهود التي يبدلها المغرب لمحاربة التغيرات المناخية والوفاء بالتزاماته الدولية، حيث يهدف إلى التقليص من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، بنسبة 32% بحلول سنة 2030.

وقدمت حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة والمبعوثة الخاصة من أجل التعبئة الدولية، خلال مؤتمر صحفي بمقر وزارة الخارجية المغربية، بحضور رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، حكيم بنشماش، رئيس مجلس المستشارين، لجنة الإشراف على مؤتمر كوب 22، دبلوماسيين وسياسيين وممثلي المجتمع المدني (قدمت) الخطوط العريضة للرئاسة المغربية لمؤتمر المناخ العالمي بمراكش، إذ أكدت أنه يتم الإعداد لتعبئة 100 مليار دولار بحلول عام 2020 والعمل لجمع الأموال الكافية لتمويل المشاريع، مع إعطاء الأولوية للتكييف وإجراء ذلك حسب البلد، وطبيعة المشروع، ومصدر التمويل.

وتتضمن خارطة الطريق التي من المرتقب أن يقدمها المغرب أمام أنظار العالم، موافقة ودعم الرئاسة الفرنسية من خلال حشد أكبر عدد من الأطراف لأجل التصديق والقبول والموافقة والانضمام، على حسب الحالات، إلى اتفاق باريس، قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتغيرات المناخ "COP22"، بالإضافة إلى تعزيز الدينامية المطلوبة من أجل الحفاظ على التعبئة التي بدأتها الرئاسة الفرنسية لكي تقوم الدول المتقدمة، بمناسبة COP22، بإعلان زيادة مستويات طموحاتها، بتأكيد مساهماتها والتزاماتها المحددة على المستوى الوطني ((CDNsلأجل تقليص فوارق الانبعاثات الكربونية في أفق سنة 2020.وأكدت الوزيرة المغربية، أن العالم يكتب اليوم صفحات جديدة من تاريخه الحديث لتأسيس نظام قائم على الحفاظ على ثرواته وفق تصور للتنمية المستدامة، مشيرة في ذات السياق إلى أن القمة تهدف إلى تقديم الدعم اللازم للبلدان النامية لأجل إعداد خطة وطنية مكيفة، حيث ستعمل الرئاسة التي أنيطت بالمغرب لحشد أكبر عدد من البلدان لتعلن، خلال مؤتمر COP22، خططها الوطنية من أجل التكييف وتعميم أنظمة التحذير، والمساعدة التقنية للبلدان الفقيرة لإعداد مشاريعها للحصول على التمويل وتوسيع مبادرة الطاقات المتجددة في إفريقيا. **وبدوره أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمسؤول عن قطب المجتمع المدني في كوب 22**، أن مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بمراكش، من بين أهدافه الحرص على تفعيل دور المساواة بين الرجال والنساء في الجزء المرتبط بالمناخ، مؤكدا أن النساء المغربيات هن الأكثر تأثراً بالتغييرات المناخية والهشاشة، خصوصا بالعالم القروي، كما أوضح أن القرويات يساهمن بشكل كبير في الحد من التغييرات المناخية عبر النشاطات التي يقمن بها خلال حياتهن اليومية.

http://qushq.com/blog/56546.html

المتابعون في قضية مقتل عمر خالق يضربون عن الطعام والجمعية تطالب بفتح حوار معهم

28 أبريل, 2016 - 11:36:00

وجهت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش، طلبا للتدخل العاجل من أجل فتح حوار مع المعتقلين المضربين عن الطعام بسجن الأوداية بمراكش قبل حدوث أي كارثة وضمانا لحقهم في الحياة، وذلك وفق مضمون رسالة، موجهة لكل من وزير العدل والحريات والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** و المندوبية العامة لإدارة السجون.

وقالت الجمعية، إنها تتابع بقلق بالغ الإضراب المفتوح عن الطعام الذي يخوضه المعتقلون على خلفية الأحداث المأساوية لجامعة القاضي عياض والتي اودت بحياة الناشط الأمازيغي عمر خالق متأثرا بجروحه بالعناية المركزة بمستشفى ابن طفيل بمراكش يوم الاربعاء 27 يناير 2016

وذكرت الجمعية، ان المجموعة الاولى بدأت الإضراب عن الطعام يوم 23 مارس 2016 وتتكون من احمد ابعلي، محمد الركيبي، عالي الشرقي، محمد دادا، عمر بيجني، وابراهيم المسيح، فيما دخلت المجموعة الثانية في الاضراب عن الطعام يوم 25 مارس 2016 وتتكون من حمزة الرامي، السالك بابير، عزيز الواحيدي، الوافي الوكاري، ناصر امنكور ومصطفى بوركعة، أما المجموعة الثالثة بدأت الإضراب عن الطعام يوم 30 مارس 2016 وتتكون من عمر العجنة والبر الكنتاوي، مشيرة ان معتقلين على خلفية نفس القضية لم يلتحقا بالإضراب عن الطعام وهما عبد المولى الحافيظي ومراد العروصي.

وأوضحت الجمعية، إن هذا الإضراب الذي دخل يومه الرابع والثلاثين، مشيرة انه أصبحت معه حالة المضربين تنذر بالخطر نظرا للمضاعفات الصحية التي تسبب فيها الإضراب من انخفاض في الوزن، وآلارهاق الشديد، وآلآلام الحادة بالبطن، والإحساس بالغثيان ، وكذلك الاضطرابات المتعلقة بدقات القلب وبالضغط الدموي وبالنوم، ونقل علي الشرقي الى المستشفى حيث قضى يومين في اليوم السابع والعشرين من الإضراب، كما نقل يوم 27 ابريل 2016 كل من عزيز الوحيدي والسالك بابير وإبراهيم المسيح الى مستشفى ابن طفيل بمراكش لتلقي العلاجات الضرورية ، بعدما امتنع المضربون عن تناول الماء والسكر لمدة 48 ساعة تنتهي صباح يوم الخميس 28 ابريل الحالي.

من جهة أخرى، طالبت الجمعية من المسؤولين المعنيين بفتح حوار مع المضربين، والتجاوب مع مطالبهم خاصة المنصوص عليها في القواعد النموذجية لمعاملة السجناء الصادرة عن الامم المتحدة، والإسراع في عرض المعتقلين على محاكمة تتوفر فيها كل ضمانات وشروط المحاكمة العادلة.

http://www.lakome2.com/societe/13684.html

الخميس الدستوري..فعاليات حقوقية ومدنية توصي بتغيير العوامل السوسيوثقافية التي تعوق الاعتراف بالحقوق الفردية

04-29-01.02.48

قال **محمد الصبار رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان**، مساء أمس الخميس بالدار البيضاء، أن ''هناك عوامل سوسيو ثقافية في بلادنا تعوق في هذه القضايا بالذات، والاعتراف بالحقوق والحريات، والتمييز بين المرأة مقبول اجتماعيا لكنه مرفوض مبدئيا ، وهناك قبول للتمييز في المجتمع وبالتالي لابد أن نخصص المعركة الكبرى من أجل تغيير هذه العوامل السوسيو ثقافية، التي تعوق بهذا القدر او ذاك بالاعتراف بحقوق الانسان، خاصة الحقوق الفردية وحرية العقيدة، حسب الصبار . واكد الصبار على أن مناقشة موضوع الحريات الفردية أساسي ويطرح إشكالا كبيرا في نَفْس الآن، ويحتل موقعا من النقاش العمومي التعددي في بلادنا. وفي هذا الصدد عبر عن شكره للمكتب السياسي لحزب الاتحاد الدستور، عن دعمهم لتقرير اختبار التميز ببلادنا التي تتضمن توصية المساواة في الإرث التي سبق أن تقدم بها المجلس الوطني لحقوق الانسان.

وأكد ان الحريات الفردية التي تُمارس من قبل الأفراد أساسا، تشكل اليوم عدة نقاشات وتلزم شرحا مجتمعيا. وقال : ''بعدما اعتقدنا منذ مؤتمر فيينا في 1993 أن دعاة الخصوصية قد انهزموا في مؤتمر فيينا، للأسف اليوم هناك إعادة النقاش وإعادة التشديد في موضوع المنازعة الكونية تحت ذريعة الخصوصية''. وبالتحدث عن الظاهرة الإرهابية، نجد حتى في الغرب الديموقراطي أن هناك نوع من انتهاكات حقوق الانسان، حسب الصبار، فالولايات المتحدة الأميركية البلد الديموقراطي، يقول المتحدث، قام بإنجاب معتقل '' غوانتانامو'' دون توجيه تهمة، ويضم حتى مشتبه فيه بانتمائهم للتنظيمات الاسلامية المتطرفة، يتوفرون على جنسيات أوروبية أمام صمت العالم الغربي.

وعلى الصعيد الوطني اشاد الصبار بالحكم القضائي الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس في السنة الماضية برأ فيه شابا ينتمي إلى منطقة تاونات من تهمة زعزعة عقيدة مسلم لأنه اعتنق الديانة المسيحية، والدستور المغربي ينص على حرية المعتقد والقانون الجنائي يعاقب كل من زعزع عقيدة مسلم، عن طريق الاكراه او بالإغراء، وشخصيا اعتبر على أن المسلم الذي تتم زعزعة عقيدته هو مسلم ضعيف والله يحب المؤمن القوي ولا يحب المؤمن الضعيف. من جانبه تناول أحمد ارحموش، رئيس المرصد المغربي للحريات العامة، موضوع الحريات الفردية في المغرب بالتزامن مع عرض مسودات القوانين التنظيمية وقوانين عادية وكذا مسودات مراسيم، وفيها مشاريع قوانين أحيلت على البرلمان، موضحا أن قوانين أخرى في طور الدرس، وهناك قوانين التي لا يفكر فيها أي شخص وبالتالي، فإن اللحظة ترمز لعمل مطلوب منا جميعا ليس كفعاليات المجتمع المدني لوحده ولكن كفاعلين سياسيين وتخص ممثلي الأمة، وهو ضرورة الدخول إلى المعركة التشريعية الضرورية في هذه اللحظات.

وأكد أن الاشكالات التي تطرح في هذه الحالات، تنقسم إلى ثلاث قضايا أساسية، وهي الحق في المعتقد – الحق في التعدد- ثم الحريات الجنسية.

وأردف أن ملف '' المثليين'' بالمغرب خطير (ونحن نرتكب جرائم ضدهم)، لأننا نساهم في السكوت عن هذا الملف حسب أورحموش ، موضحا أن هناك 3 حقوق هم : ''الحق في الدفاع، الحق في التقدم بشكاية خوفا من الاعتقال – الحق في العلاج في حالة مرضى السيدا''. هذه أمور خطيرة تُمارس بشكل في مجتمعنا من دون أن يتحرك أي شخص في هذا الشأن.

وأشار الى انه بالدفاع عن المثليين ليس بالضرورة أننا مثليون، وعند الدفاع عن المرأة ليس بالضرورة ان نكون نساء، بل ندافع من مرجعية حقوق الانسان، وهو ما يهم بالدرجة الأولى المواطن.

وفي ختام كلمته، طالب الفاعل الحقوقي بقانون وضعي وقطع التشريع بالمجال الديني، إذ يجب أن يبقى ما يسمى بعلمنة الدين أمر شخصي، ومسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية تتحكم فيه النظرة الدينية بشكل خطير بحيث لايمكن ان يفرغ الوثيقة الدستورية.

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان :منع فيلم الزين لي فيك لم يحترم أي مسطرة

أبريل 28, 2016

خلال مداخلته بصفته ضيف شرف الدورة الأولى لخميس الدستوري الذي ينظمه حزب الاتحاد الدستوري والذي كان موضوعه: الحريات الفردية والمسؤوليات الجماعية: التقدم في رهان المجتمع"صرح الأمين العام للمجلس الوطني أن هذا الاخير اكتشف خلال تحرياته أن عملية منع فيلم الزين لي فيك لمخرجه نبيل عيوش وبطلته لبنى أبيضار، لم يحترم أي مسطرة، إدارية أوقضائية...

وكانت مداخلته تنصب حول مدى احترام الحريان الفردية في المنظومة التشريعية كما أنتجتها الولاية الحكومية الحالية

http://marocplus.info/2016/04/28/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86/

La DGAPR dénonce l'impartialité du rapport du département d'Etat

La section consacrée à la Délégation générale à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion (DGAPR) dans le rapport du Département d'Etat US sur les droits de l'homme "contient nombre d'allégations dénuées de tout fondement" sur les conditions de détention dans les prisons marocaines, déplore la DGAPR.

"La DGAPR regrette virement le fait que le rapport n'ait pas mis en relief les efforts qu'elle n'a cessé de déployer pour améliorer les conditions de détention dans les prisons marocaines et son engagement soutenu pour ancrer ces acquis dans la continuité", souligne la Délégation dans des remarques sur ledit rapport. Dans ce cadre, la Délégation relève que plusieurs responsables américains ont visité les prisons marocaines durant les dernières années, précisant qu'au cours de ces visites, ils n'ont pas manqué d'exprimer leur satisfaction quant aux conditions de détention dans lesdites prisons. Ils ont aussi loué les efforts consentis par la DGAPR pour améliorer le quotidien des détenus et même recommandé de faire de l'expérience marocaine dans la gestion pénitentiaire un modèle à suivre pour toute la région. S'agissant de la question de la surpopulation carcérale au point de vue des normes nationales et internationales, la Délégation note que "le rapport déplore la surpopulation dans les établissements pénitentiaires, mais ne précise pas le fait que ce phénomène ne concerne qu'un nombre limité de prisons". La Délégation rappelle la mise en oeuvre d'un programme visant à renforcer le parc pénitentiaire et les nouvelles prisons reçoivent un nombre de détenus n'excédant pas le nombre de lits correspondant, faisant état de la construction de nouveaux établissements pénitentiaires dans lesquels chaque détenu a son propre lit. "Le fait de dire que les prisions marocaines ne répondent pas aux normes internationales et locales est dépourvu de sens, puisque chaque pays dispose de ses propres normes en matière d'hébergement des détenus", signale le document. En 2015, dix établissements pénitentiaires ont été ouverts avec une capacité d'accueil de 9000 lits, 3 autres seront ouverts au cours du mois de juillet 2016 (4013 lits), en plus de 5 pénitenciers en cours de construction (5916 lits), poursuit la même source, qui évoque aussi la mise en place d'un programme de construction de 45 nouveaux établissements pénitentiaires (55572 lits) entre 2016 et 2020. La Délégation relève qu'aucun cas d'abus sexuel sur des détenus mineurs n'a été enregistré, ajoutant que le rapport contient des données complètement erronées en ce qui concerne les détenus mineurs dans la mesure où en aucun cas, cette catégorie ne partage les mêmes cellules avec les adultes. Et de poursuivre qu'une étanchéité totale est garantie entre 3 catégories de prisonniers, à savoir plus de 20 ans, entre 18 et 20 ans et moins de 18 ans. Quant à la prise en charge des handicapés, elle rappelle avoir adressé, le 22 janvier 2016, une circulaire exhortant à prendre les mesures nécessaires pour que les détenus handicapés puissent jouir de leurs droits essentiels et bénéficier de services spécifiques, tels l'accessibilité et la qualité des cellules, des équipements et des moyens de transports pour le transfert. En matière d'alimentation, elle fait savoir que, contrairement à ce qui a été mentionné dans le rapport, l'alimentation des détenus a connu une nette amélioration, surtout après avoir confié ce marché à des sociétés privées, ce qui a contribué à l'amélioration de la qualité et de la diversité des repas fournis. Côté prise en charge médicale, la DGAPR veille au recrutement, chaque année, de cadres médicaux et paramédicaux, ce qui a permis d'y élever le taux d'encadrement médical. Dans ce cadre, elle cite quelques indicateurs comme 1 médecin pour 675 détenus, contre 1 pour 1650 citoyens au niveau national, 1 dentiste pour 1102 détenus, contre 1 pour 10 000 citoyens, 1 infirmier pour 135 détenus, contre 1 pour 1100 citoyens et 6 consultations par détenu par an, contre 1 consultation pour chaque citoyen. Pour les décès, elle relève que 150 décès ont été enregistrés parmi les détenus, soit 2 décès pour 1000 contre 5,6 pour 1000 citoyens au niveau national, notant que 82 pc de ces décès ont eu lieu à l'hôpital. A l'annonce de chaque décès, la Délégation veille à aviser le parquet, qui ordonne automatiquement l'ouverture d'une enquête et d'une autopsie. En terme de prévention des mauvais traitements et de gestion des plaintes, la Délégation garantit le droit, pour chaque détenu, de présenter ses doléances verbalement ou par écrit au directeur de l'établissement, au Délégué Général, aux autorités judiciaires ou à la commission provinciale de contrôle, conformément à la loi en vigueur. La DGAPR peut, également, être saisie par les membres du Parlement, le CNDH, le Médiateur, les ONG, les détenus eux-mêmes, leurs familles, les départements ministériels, par le moyen de la presse ou à travers des correspondances ou communications téléphoniques anonymes. Dans le cadre du renforcement des mécanismes de protection des droits de l'Homme, la DGAPR veille, depuis mars 2014, à assurer aux détenus le droit de porter plainte à travers la création d'un "Bureau central de réception et de traitement des plaintes", sachant qu'aujourd'hui toutes les prisons sont dotées de boîtes aux lettres accessibles à tous les détenus et que les plaintes sont traitées au niveau central et les mesures qui s'imposent sont prises à la suite des enquêtes ouvertes sur la base des plaintes reçues. Abordant les cas de certaines catégories de détenus, la Délégation indique que les détenus incarcérés dans l'affaire dite de "Gdim Izik" ont été condamnés pour des crimes liés à la constitution d'une bande criminelle et recours à la violence contre les membres des forces de l'ordre durant l'exercice de leurs fonctions avec l'intention de la provoquer. Leurs photos, brandissant des Kalachnikovs en compagnie de dirigeants militaires du "Polisario" ont fait la une de plusieurs journaux, rappelle la Délégation, précisant qu'une séquence vidéo est également disponible sur internet mettant en vedette les personnes susmentionnées brandissant des armes blanches ou faisant exploser des bombonnes de gaz. "Les détenus en question purgent actuellement leur peine conformément à la loi régissant les prisons", relève la Délégation, ajoutant que les intéressés sont traités sur un pied d'égalité que les autres prisonniers, sans discrimination aucune, et que les détenus incarcérés pour faits d'extrémisme ou de terrorisme bénéficient également du même traitement. "La DGAPR continuera de faire respecter ces dispositions juridiques à l'ensemble des catégories des détenus en préservant la sécurité des personnes et des établissements pénitentiaires, tout en prenant en considération l'éloignement de cette catégorie de détenus de leurs lieux de résidence familiale", ajoute-t-on. Les catégories sus-mentionnées "ne pâtissent d'aucun mauvais traitement", précise encore la Délégation, soutenant que les détenus en question prétendent être des "prisonniers politiques" et utilisent d'autres moyens de pression sur l'administration pénitentiaire pour s'octroyer des privilèges au détriment des autres catégories de détenus, au mépris du principe d'égalité dans le traitement des prisonniers. Ainsi dans le but d'attirer l'attention, les détenus en question ont souvent recours à divers moyens de pression, comme grève de la faim, présentation de plaintes mensongères soit directement, soit à travers les médias ou même via des ONG nationales et internationales. Et de conclure que ces détenus jouissent de tous leurs droits (visites familiales, promenade…) et bénéficient de tous les soins médicaux nécessaires auprès des médecins des établissements pénitentiaires ou dans les hôpitaux publics lorsque leur état de santé l'exige (pathologies lourdes, diagnostics complémentaires, ou, au besoin, hospitalisation sur décision du médecin traitant).

APALD : LES ASSOCIATIONS FÉMININES MAINTIENNENT LEURS CRITIQUES

29/04/16

Plusieurs associations féminines ont critiqué le projet de loi No 79-14 relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination (APALD) pour sa « délimitation de l'égalité des genres et de la non discrimination à l'égard des femmes, uniquement au sein de la vie publique « .

Lesdites associations ont exprimé leur rejet de ce projet de loi au cours d'une conférence de presse, tenue jeudi à Rabat, arguant que « le gouvernement, à travers ce projet de loi, a vidé de sa substance le droit à la parité tel que consacré par la Constitution, et reconnu par les institutions nationales, **notamment le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et le Conseil économique, social et environnemental (CESE), ainsi que par les associations féminines.

Elles ont également considéré que »la non inclusion de toutes les propositions et remarques qu'elles ont présentées dans le projet de loi relatif à l'APALD, ainsi que le rejet de tous les amendements proposés par l'opposition, constituent une négligence des composantes de la société civile et des comités nationaux, qui ont été consultés et du mouvement féministe qui a milité pour améliorer la situation de la femme marocaine.

Elles ont aussi précisé que ce projet touche aux femmes autant qu'il touche à la trajectoire démocratique de manière générale, du fait que la parité est un déterminant essentiel dans toute entreprise de développement, et ce en conformité avec les engagements du Maroc dans ce domaine, qui consistent en la consécration des droits des femmes, conformément aux dispositions des articles 19, 164 et 171 de la Constitution de 2011. Outre la présentation des amendements à introduire sur le projet de loi, les associations ont évoqué nombre de remarques sur les objectifs de l'APALD comme prévu dans la Constitution, la confusion au sujet de la « discrimination entre les genres » et le manque de prérogatives attribuées à cette Autorité en termes de protection des femmes, de promotion de la parité et de lutte contre la discrimination à l'égard des femmes.

Les associations ont déploré le caractère centralisé de cette structure, tel que stipulée dans ledit projet de loi, ce qui « va à l'encontre du principe de la régionalisation avancée et délimite l'efficacité et les prérogatives de l'Autorité ». Cette conférence a été organisée en collaboration avec l'Union de l'action féminine (UAF), la Fédération de la Ligue démocratique des droits des femme s (FLDDF), Jossour Forum des femmes marocaines, l'Alliance civile pour la mise en œuvre de l'article 19 et l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes.

http://lnt.ma/apald-les-associations-feminines-maintiennent-leurs-critiques/

Le CESE pour une véritable politique intégrée de protection de l'enfance et des plans d'action déclinés au niveau régional

le 29 - 04 - 2016

Le Conseil économique social et environnemental (CESE) a adopté jeudi à l'unanimité son projet de rapport sur les droits de l'enfant, plaidant pour une véritable politique intégrée de protection de l'enfance, avec des plans d'action déclinés au niveau régional. Dans son projet d'avis sur « l'effectivité des droits de l'enfant au Maroc : responsabilité de tous", adopté lors de la 61è session ordinaire du conseil tenue à Rabat sous la présidence de Nizar Baraka, le CESE constate que malgré les progrès importants réalisés par le Maroc durant les dernières décennies en matière de droits de l'enfant, des normes et des pratiques sociales préjudiciables aux enfants persistent et trop de mineurs restent exposés à des formes de violences particulièrement extrêmes, relevant que les politiques publiques concernant l'enfance demeurent insuffisamment coordonnées, suivies et évaluées.

Dans ce contexte, le Conseil recommande en premier lieu d'adopter à l'échelle gouvernementale, une véritable politique intégrée de protection de l'enfance, en intégrant les droits de l'enfant dans les politiques publiques et dans la planification budgétaire des départements ministériels concernés, indique un communiqué du CESE parvenu à la MAP.

Le CESE appelle en outre à inscrire la politique publique intégrée de protection de l'enfance dans une loi-cadre afin de lui garantir la continuité et la cohérence nécessaires, une loi-cadre dans laquelle seraient redéfinies les responsabilités et missions des acteurs, dont celles du département de la jeunesse et des sports en matière de protection de l'enfance.

Le Conseil recommande que les plans d'action consacrés à l'enfance soient déclinés au niveau régional, en instaurant des comités régionaux et provinciaux de protection de l'enfance et en mettant en place des dispositifs territoriaux de protection de l'enfance pour la détection, le signalement et la prise en charge des enfants en danger ou en situation difficile.

Concernant cette prise en charge, le Conseil prône la révision de la loi 14-05 relative aux établissements de protection sociale en y introduisant les normes et standards d'accueil et en instaurant l'obligation de signalement d'actes de violence à l'égard des enfants.

Il s'agit également, selon le communiqué, de mettre en oeuvre une politique de justice adaptée aux mineurs qui prévoit des mesures alternatives à la privation de liberté et au placement en institution, la protection effective contre l'intimidation et des sanctions lourdes contre les auteurs de violence et d'exploitation des enfants.

Le CESE propose également une série de recommandations visant à protéger les enfants de toute

exploitation, à garantir leur accès aux soins, à améliorer leur intégration dans le monde scolaire et à renforcer leur bien-être en favorisant leur participation aux activités culturelles et sportives.

Le Conseil met l'accent sur la nécessité d'un accompagnement institutionnel, à travers la mise en place du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance qui devrait notamment contribuer à la promotion des droits socio-économiques et culturels, mais également à travers **la création au sein du CNDH, d'un mécanisme de recours indépendant spécialisé dans la surveillance des droits de l'enfant** et habilité à recevoir et à traiter les plaintes émanant d'enfants.

Par ailleurs, le Conseil a également présenté son projet d'avis sur les dimensions sociales de l'égalité hommes-femmes, qui constitue le troisième volet traité par le CESE sur la thématique de l'égalité après avoir examiné dans des rapports précédents le volet institutionnel et la dimension économique. Ce projet de rapport sera soumis au vote lors de la 62è session du CESE qui se tiendra le 26 mai 2016.

https://www.maghress.com/fr/marochebdo/210125

Au Maroc, malgré l'évolution du cadre législatif, la parité peine à être instaurée selon le CESE

Youssef Roudaby Publication: 28/04/2016 17h13 CEST

PARITÉ - La femme marocaine jouit-elle de tous ses droits sur les plans professionnel et social? Réponse avec les grandes lignes du projet du rapport du Conseil social et environnemental du Maroc, dont une première mouture sera discutée ce jeudi 28 avril par l'assemblée générale de l'organisation.

"Les gouvernements successifs ont affirmé leur volonté de renforcer les droits des femmes", concède le projet de rapport, estimant néanmoins que "la situation des femmes marocaines n'évolue pas de manière satisfaisante, et même régresse dans certains domaines". Cela passe notamment par les inégalités professionnelles, la banalisation du harcèlement dans l'espace public ou encore la précarité de femmes à la charge de leur foyer, de plus en plus nombreuses, mais toujours plus pauvres.

Elles sont de plus en plus éduquées...

Les chiffres sur l'accès à l'enseignement supérieur et à la recherche scientifique sont néanmoins rassurants. 48,3% des diplômés des différents instituts supérieurs au Maroc étaient des femmes entre 2014 et 2015. Ce taux a même dépassé les 50% dans plusieurs domaines comme la médecine dentaire, le commerce et la gestion ou encore la pharmacie et les sciences juridiques, rappelle le CESE.

Concernant la scolarisation des enfants dans les milieux ruraux, le progrès est "spectaculaire", note le projet de rapport. Le taux de scolarisation des filles est en effet passé de 63% à 90% entre 2004 et 2014.

Mais ce n'est pas pour autant que le bilan établi par le CESE est positif. L'organisation pointe notamment un taux d'abandon scolaire qui reste plus élevé chez les filles, estimé à 3% à l'école primaire et à 10% au secondaire. Les femmes restent également particulièrement touchées par l'analphabétisation. Elles sont deux fois plus concernées par ce fléau que les hommes, surtout en milieu rural, où 60% des femmes ne savent ni lire ni écrire.

... Mais sont toujours marginalisées dans le milieu professionnel

Une fois diplômées, les plus chanceuses doivent affronter un monde toujours aussi inégalitaire. Sur-représentées dans les secteurs où les conditions de travail sont précaires, comme l'agriculture, le travail domestique et le textile, elles se font rares dans les postes de responsabilités.

"Les femmes représentent près d'un tiers des cadres supérieurs et plus de la moitié des ouvriers et des manoeuvres", souligne le projet de rapport. Et les chiffres ne vont pas en s'améliorant. Alors qu'elles représentent plus de la moitié de la population diplômée, elles ne sont que 17,4% à travailler dans les villes. Un taux qui a drastiquement chuté de près de 10 points en deux décennies.

Quand on leur demande les raisons de leur inactivité économique, 19% expliquent cela par le découragement. A niveau d'étude équivalent, les femmes ont moins de chance de trouver un emploi, selon le CESE, qui alerte également sur le fait qu'elles sont "plus exposées à la pénibilité du travail".

Les femmes sont également moins rémunérées que les hommes pour effectuer une même tâche. Le Haut commissariat au plan évaluait d'ailleurs cet écart à 40% en 2010. Un fossé creusé davantage dans le milieu informel, mais qui sévit néanmoins dans le secteur formel, où une différence de 15% est toutefois observée.

De plus en plus de lois protègent les femmes...

Le CESE note "avec satisfaction" l'amendement en 2014 de l'article 475 du code pénal qui assurerait l'impunité à quiconque épousait sa victime mineure en cas de viol. D'autres évolutions du cadre législatif ont vu le jour, à l'image de la modification de la moudawana et l'inscription de l'égalité des sexes dans la Constitution depuis 2011. Mais ces évolutions ont-elles un réel impact sur l'amélioration de la place de la femme dans la société? Non, estime le CESE, rappelant notamment le boom des mariages des mineures ces dernières années au Maroc.

82,5% des mineurs mariés sont de sexe féminin, et pas seulement en milieu rural, rappelle l'organisation. Car si l'âge légal est fixé à 18 ans par le code de la famille, les mariages des mineurs a augmenté de 91% en l'espace de neuf ans, atteignant un pic de 35.152 cas en 2009, selon les chiffres officiels. Cela s'explique par plusieurs tabous et contraintes sociales, fait savoir le CESE, qui cite notamment le concept de "l'honneur de la famille", la "prémonition contre la débauche" ou encore "l'enfouissement de scandales", qui passent souvent avant le bien-être de la fille concernée.

... Mais leur efficience dans la réalité n'est pas prouvée

L'efficacité de ces évolutions législatives n'a donc pas permis de balayer les inégalités. Le CESE prend d'ailleurs l'exemple des cheffes de ménages. 20% des foyers marocains sont actuellement dirigés par des femmes, mais ce chiffre n'est pas encourageant pour autant, car ces femmes à charges vivent pour la plupart dans la précarité. Veuves ou divorcées, elles sont 75% à ne pas avoir de revenus afin de répondre aux besoins de leurs foyers et dépendent toujours des aides de leurs familles et proches. Un facteur qui les rendrait plus vulnérables aux condamnations à la prison.

Alors que les femmes représentent seulement 2% de la population carcérale, le tiers d'entre elles sont divorcées et le quart sont veuves. Dans le milieu carcéral, ce n'est pas mieux car elles font face à davantage de mauvais traitements que les hommes**. Selon une étude publiée par le CNDH** en 2013, les femmes "pâtissent davantage de traitements cruels et de comportements dégradants". Le rapport soulignait notamment les difficultés d'accès aux soins de santé sexuelle et reproductive, ainsi que l'absence de traitement particulier en cas de grossesse.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/04/28/egalite-maroc_n_9795174.html

Appel d'ONG sahélo-sahariennes à Ban Ki-moon pour considérer le Plan d'autonomie comme base de négociations

dr Des ONG du Tchad et du Burkina Faso viennent de saisir par lettre le secrétaire général de l'ONU, Ban ki-moon, pour l'appeler à prendre en considération le Plan d'autonomie marocain comme base de négociations et comme alternative crédible et sérieuse au conflit du Sahara. L'appel contenu dans le projet de résolution du Conseil de sécurité pour une implication poussée des pays sahélo-sahariens dans la recherche d'une issue politique au conflit saharien n'est pas tombé dans l'oreille d'un sourd. Deux ONG du Sahel, «Tchad non violence», présidée par Pafing Guirki, l'Association de défense des droits et de la diversité culturelle (Burkina Faso, présidée par Issa Daillo), ainsi qu'une association basée à Laâyoune (Commission indépendante pour les Droits de l'Homme), viennent d'adresser un appel au secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, l'appelant à considérer le Plan d'autonomie comme base des négociations et comme alternative crédible et sérieuse au conflit saharien. «Nous voudrions saisir l'occasion pour exprimer notre gratitude aux Nations Unies pour l'intérêt que vous voudriez porter au Plan d'autonomie marocain comme base de négociations d'une solution durable et politique au conflit du Sahara occidental», peut-on lire dans la lettre, co-signée par le président de la Commission indépendante pour les droits de l'Homme (présidée par Naji Moulay Lahsen, Maroc). «Nombre d'experts régionaux sont d'accord pour dire que le Maroc est le seul pays stable à l'échelle de la région du Moyen-Orient et d'Afrique du nord, nous considérons le Plan d'autonomie marocain comme une extension de la stabilité pour une région affectée par ce conflit quarantenaire. Le Plan d'autonomie est, en effet, la seule alternative sérieusee et crédible au Conflit du Sahara occidental», exhortent les ONG, dans cette lettre dont copie est parvenue à Le360. «Les changements pacifiques conduits par le roi Mohammed VI en 2011 constituent une preuve de réussite de la transition du royaume vers la démocratie», font valoir les deux ONG, soulignant l'expérience typique menée par le Maroc, à travers la mise en place en 2011 **du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH),** dans la promotion et le respect des Droits de l'Homme.

http://fr.sofapress.com/6665.html